أكد أنه تحقق منها شخصياً مع عدد من الأعضاء

الغانم: لا حذف بالتسجيلات المسلمة من «الداخلية» إلى الأمانة العامة للمجلس

■ أدعو بقية النواب بمن فيهم الذين تحدثوا عن مقاطع محذوفة أن يستمعوا إليها

مرزوق الغانم متحدثاً

الحميدي السبيعي

■ التجسس أمر مرفوض جملة وتفصيلًا وسبق أن أثرته في فصول تشريعية سابقة

■ أشد على يد الصالح بحق كل ما اتخذه من إجراء تجاه أي شبهة تنصت
■ موضوع الديوانية الذي قالوا عنه في الاستجواب إنه حذف موجود في الثانية 25
■ متأكد أن الإخوة الذين اطلعوا على المقاطع وقالوا بعدم وجودها لم يكن لديهم سوء نية
■ هناك نسخة أخرى موجودة للفلاش ميموري في خزينة اللجنة ويستطيع الجميع التأكد منها
■ السبيعي : المقاطع التي شاهدتها في مكتب أمين عام مجلس الأمة كاملة

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن التسجيلات المسلمة من وزارة الداخلية إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة كاملة ولا حذف فيها بعد أن تحقق منها شخصيًا بحضور عدد من الأعضاء، داعيًا بقية النواب بمن فيهم الذين تحدثوا عن مقاطع محذوفة أن يستمعوا إليها في الأمانة العامة.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "فيما يتعلق بموضوع التجسس أؤكد أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً، وسبق وأن أثرته في فصول تشريعية سابقة، فالمبدأ ثابت بغض النظر عن الأشخاص أو المكان أو الزمان".

وأضاف الغانم" أشد على يد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بحق كل ما اتخذه من إجراء تجاه أي شبهة تنصت أو تجسس بغض النظر عن الأسماء وإحالة الوقائع إلى النيابة والجسد القضائي العادل الذي نثق فيه واتخاذه كافة ما يمكن أن يتخذ لمواجهة هذه الآفة".

وبشأن بعض التصريحات المتعلقة باجتزاء بعض المقاطع من الفلاش ميموري الذي أرسل من وزير الداخلية إلى الأمانة العامة أكد الغانم أنه قام شخصيًا ومجموعة من النواب بالتحقق من هذا الأمر واتضح بشكل قاطع أنه غير صحيح.

وأوضح الغانم أن المواضيع التي ذكر في الاستجواب بأنها حذفت أو اقتطعت من الفلاش ميموري موجودة وتحديدًا بالملف الثاني في الفلاش المسجل تحت رقم (0052rec1).

واستطرد الغانم قائلًا "موضوع الديوانية الذي قالوا عنه في الاستجواب إنه حذف موجود في الثانية 25، وموضوع الترقية الذي قالوا عنه إنه حذف موجود في الدقيقة دقيقة و33 ثانية، وموضوع الحديث قبل دخول الضباط موجود في الدقيقة دقيقة و54 ثانية".

وأضاف الغانم" موجود أيضًا في ملف آخر برقم (0056) وهو من كاميرا أخرى المواضيع الثلاثة، في الثانية 44، ودقيقة و 50 ثانية، ودقيقتين و5 ثواني، وكلها موجودة واطلعت عليها وشاهدها مجموعة من النواب".

وأشار الغانم إلى أن النواب الذين كانوا موجودين واطلعوا على التسجيلات هم الحميدي السبيعي ومحمد الدلال ويوسف الفضالة وناصر الدوسري وأحمد الفضل وخالد الشطي ورياض العدساني وأسامة الشاهين وعمر الطبطبائي والدكتور عودة الرويعي والدكتور خليل عبدالله أبل وسعدون العتيبي.

وقال الغانم" متأكد أن الإخوة الأفاضل الذين اطلعوا على هذه المقاطع وقالوا إنها غير موجودة لم تكن لديهم سوء نية لديهم فهم أيضا ناس تخاف الله ولا تريد ظلم الآخرين، لكن يبدو وفق ما شرح لي إنه عند تشغيل المقاطع قاموا بتشغيلها على برنامج معين قد لم يتح لهم مشاهدة كل شيء ولم يطلبوا الدعم الفني".

وذكر الغانم" ما حدث معي أني طلبت الدعم الفني وقاموا بتشغيله على برنامج معين ورأيت فيه كل الأمور وكل النواب اطلعوا عليه على نفس البرنامج". ودعا الغانم النواب لمشاهدة التسجيل والتأكد مما ذكره الآن، وأيضا النواب الذين سبق أن شاهدوه وقالوا لم نر هذه المقاطع ليتأكدوا حتى لم يظلموا أحدًا.

وذكر الغانم" أنا واثق بأن هناك من سيحاول أن يشكك بأن المقاطع قد أضيفت ولم تكن موجودة في الأصل، فأقول لهم نفس الفلاش ميموري الذي تم تسليمه لي من وزارة الداخلية هو الموجود الآن ويستطيع الجميع التأكد من أن الملفات أو البصمة التي بها الملفات على هذا الفلاش مؤرخة بتاريخ 4 أغسطس وأي تحديث يأتي بعد 4 أغسطس سيظهر التاريخ الحديث".

وأشار الغانم " إضافة إلى ذلك الفلاش ميموري الذي وصل في الأصل هناك نسخة أخرى موجودة في خزينة اللجنة ويستطيع الجميع التأكد منها".

وذكر الغانم" أدعو جميع النواب للتحقق من هذا الأمر حتى لا يظلم أحد بهذا الموضوع بما فيهم من قالوا إنهم ذهبوا وشاهدوا حتى يتأكدوا هل فعلًا فتحوا الملفات بالطريقة الصحيحة أو ما فتحوها بالطريقة الصحيحة، وهل طلبوا الدعم الفني عندما لم تفتح فأنا متأكد أنهم لم يطلبوا الدعم الفني لأن هذه إجابة الأمانة العامة والمسؤولين في الدعم الفني".

من جهته قال النائب الحميدي السبيعي «بعد سماع استجواب وزير الداخلية حول بعض المقاطع المحذوفة وأثناء ذهابي اليوم لحضور اجتماع لجنة العرائض والشكاوى ذهبت لمكتب الأمين العام وشاهدت التسجيلات بحضور بعض النواب ووجدت المقاطع كاملة».

وأضاف «المبرمج برّر بأن النواب الذين شاهدوا المقاطع سابقاً لم يعرفوا طريقة تشغيله على برنامج آخر، وبعد خروجي من لجنة العرائض والشكاوى التقيت بالدكتور عادل الدمخي وسألته عن الموضوع وذكر لي بأن هناك مقاطع كانت محذوفة ساعة مشاهدته للتسجيلات قبل يومين، هذا ماشاهدته اليوم».

عبدالكريم الكندري: لا إصلاح أو مكافحة فساد دون تطهير المؤسسات الحكومية

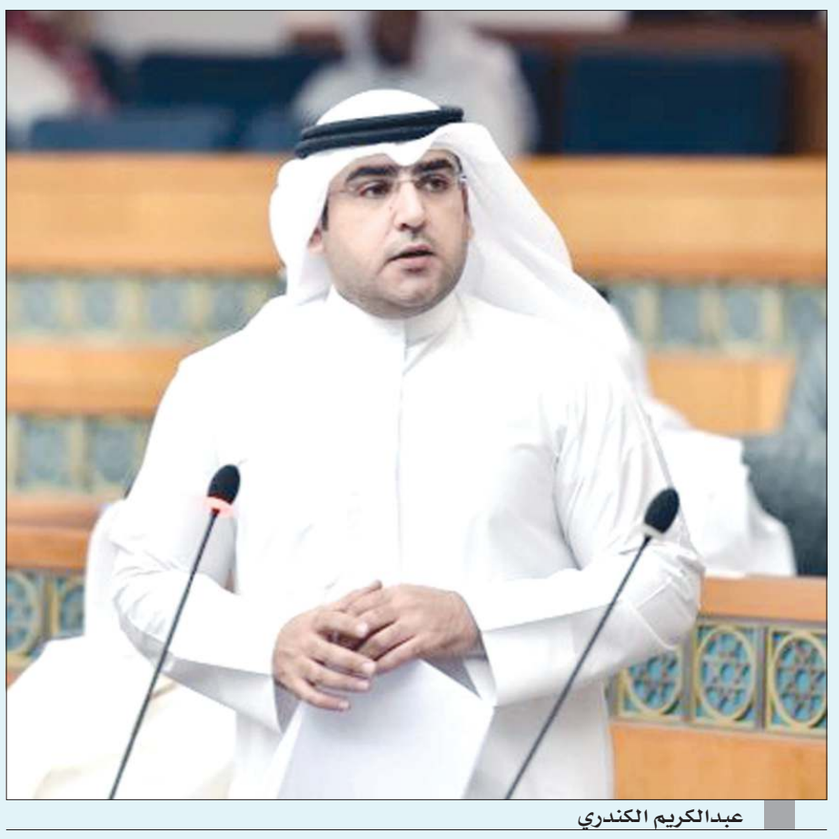
عبدالكريم الكندري

قال النائب د. عبدالكريم الكندري إن التلاعب بتسجيلات الصندوق الماليزي المودعة في الأمانة العامة لمجلس الأمة والتي يجب أن تعرض على لجنة التحقيق البرلمانية هو استمرار لنهج التستر والتضليل الممارس من قبل وزير الداخلية . وأضاف : لذلك لا إصلاح ولا مكافحة فساد دون تطهير المؤسسات الحكومية والقائمين عليها.

الشويعر: أعلن تجديد الثقة بوزيري «الداخلية» و«التربية»

جدد النائب سعود الشويعر الثقة في الوزيرين أنس الصالح وسعود الحربي في الاستجوابين اللذين نوقشا في جلسة مجلس الأمة الأخيرة وانتهيا بكتابين لطرح الثقة.

وقال الشويعر: بعد الاستماع إلى الردود باستجواب وزير الداخلية واستجواب وزير التربية أعلن تجديد الثقة لهما.

الشاهين لإطلاق اسم المربي الفاضل محمد الأحمد على إحدى المدارس أو المرافق التعليمية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

انتقل إلى رحمة الله تعالى المربي الفاضل المرحوم "محمد حسين علي الأحمد" عن عمر ناهز 77 عاماً، والذي كان أحد رجال الكويت الأوفياء المخلصين في عملهم، حيث أفنى حياته في خدمة العملية التعليمية والتربوية، وكان رحمه الله معلماً ثم وكيلاً ثم عمل مديراً لمدرسة عبداللطيف ثنيان الغانم الثانوية للبنين حتى توفاه الله، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"تسّمية إحدى المدارس أو أحد المرافق التعليمية باسم المربي الفاضل المرحوم "محمد حسين علي الأحمد" رحمه الله، عرفاناً بتاريخه المشرف ودوره ومسيرته في العملية التعليمية والتربوية".

أسامة الشاهين

العدساني لإحالة ملف تضخم حسابات النواب إلى النيابة

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني بإحالة ملف تضخم حسابات النواب إلى النيابة.

ودعا العدساني الحكومة لتحمل مسؤوليتها حول ملف تضخم حسابات بعض النواب، موضحا أن ممارسات وزير المالية المستقيل لا تتسم بالفعالية خاصة أن الملفات المشار إليها مازالت في وحدة التحريات المالية الكويتية، لذا يتطلب إحالتها إلى النيابة واتخاذ الإجراءات اللازمة وعدم المماطلة.